مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول في سياق الأمن الغذائي والتغذية

المسودة صفر

المعلومات الأساسية والمبررات

مع تزايد سكان العالم، خصوصاً في المناطق الحضرية، وتزايد الدخول، تتغير أنماط الاستهلاك والنظم الغذائية ويزداد الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية وغير الغذائية. ويتعين على الزراعة مواجهة التدهور التدريجي لقاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها، بالإضافة إلى الأخطار الناجمة عن تغير المناخ. وبالتالي، من الضروري زيادة الاستثمارات لتعزيز إنتاجية الموارد في الزراعة ونظم الأغذية[1]، بما في ذلك الثروة الحيوانية والرعي ومصايد الأسماك والحراجة.

يتطلب القضاء على الجوع وسوء التغذية بطريقة مستدامة زيادات كبيرة في مستوى ونوعية الاستثمارات العامة والخاصة في نظم الزراعة والأغذية. والاستثمار في نظم الزراعة والأغذية أحد أكثر الاستراتيجيات فعالية في الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية وتعزيز الاستدامة.

مع ذلك، ينبغي لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز التنمية المستدامة في النظم الزراعية ونظم الأغذية المساهمة في الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني[2]، وينبغي على الاستثمارات أن تكون "مسؤولة".

يقوم بالاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية، بما في ذلك البحوث الزراعية والتعليم والبنية التحتية وغيرها من الخدمات ذات الصلة، عدد كبير من الأطراف الفاعلة، الخاصة والعامة، المحلية والأجنبية، على نطاق صغير أو متوسط أو كبير. وتتأثر حوافز وقدرات الجهات الفاعلة هذه جميعاً على الاستثمار تأثراً كبيراً بالبيئة التمكينية، بما في ذلك وجود إطار سياساتي موات.

ولا يتحقق الأثر المنشود على الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة[3] إلا إذا كانت الجهات الفاعلة المعنية خاضعة للمساءلة عن أعمالها وعن تأثيرها على سبل معيشة الآخرين وعلى البيئة.

---

[1] تشمل النظم الغذائية المجموعة الكاملة من الأنشطة في مجال الإنتاج والتجهيز والتسويق والاستهلاك والتصرف بالسلع التي مصدرها الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، بما في ذلك المدخلات اللازمة والنواتج التي تتأتى عن كلّ خطوة من هذه الخطوات. وتشمل النظم الغذائية أيضاً الأشخاص والمؤسسات التي تبادر أو تشجع التغيير في النظام إضافةً إلى البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تجري فيها هذه الأنشطة (منظمة الأغذية والزراعة، تقرير حالة الأغذية والزراعة عام 2013). يشمل مصطلح نظم الزراعة والأغذية في الوثيقة بأكملها الثروة الحيوانية والرعي ومصايد الأسماك والحراجة.

[2] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 25؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 11 .

[3] تشمل التنمية المستدامة في كامل هذه الوثيقة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

الهدف والطبيعة والنطاق

هدف المبادئ، كما طلبت ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي، هو تشجيع الاستثمارات الزراعية المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية التي تساهم في الأمن الغذائي والتغذية وتدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

وتتوجه المبادئ إلى كافة أصحاب المصلحة الذين يشاركون في الاستثمارات في النظم الغذائية أو يستفيدون منها أو يتأثرون بها، بما في ذلك من بين آخرين:

- الحكومات على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي في الدول المضيفة ودول منشأ الاستثمارات؛
- المستثمرون في القطاعين العام والخاص: محليون وأجانب، مثل المزارعين الصغار والمتوسطين والكبار ومنظمات منتجي الأغذية والتعاونيات وشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية والدول؛
- المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف والإقليمية؛
- منظمات المجتمع المدني؛
- مؤسسات البحوث والجامعات ومنظمات الإرشاد الزراعي؛
- الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات؛
- المجتمعات المحلية والمستهلكون ومن يعانون انعدام الأمن الغذائي.

التعرف على مبادئ:

- دور صغار منتجي المواد الغذائية ومجهّزيها، نساءً ورجالا، في الاستثمار في المزرعة، وبمساهمتهم الأساسية في إنتاج الأغذية وتجهيزها في معظم البلدان النامية، وتأخذ في الحسبان أن تمثيل هذه المجموعة بين من يعانون من انعدام الأمن الغذائي والفقراء تمثيل غير متناسب.
- الدور الهام لجميع المستثمرين، نساءً ورجالاً، من القطاعين الخاص والعام، المحليين والأجانب، على نطاق صغير أو متوسط أو كبير، في نظم الزراعة والأغذية.

تمشياً مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الفقرة 12.4)، تقر المبادئ بأن الاستثمارات الزراعية يمكنها أن تساهم إلى حد كبير في مجموعة متنوعة من الأهداف، بما في ذلك "*القضاء على الفقر وتوفير الأمن الغذائي والاستخدام المستدام للأراضي ومصايد الأسماك والغابات؛ ودعم المجتمعات المحلية؛ والمساهمة في التنمية الريفية؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛ واستحداث فرص العمل؛ وتنويع سبل المعيشة؛ وتوفير منافع للبلد وللشعب، بما في ذلك الفقراء والمستضعفين؛ والامتثال للقوانين الوطنية ولمعايير العمل الدولية الرئيسية، وللموجبات المتصلة بمعايير منظمة العمل الدولية، حين تنطبق*". وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ترتبط بعدد من المبادئ والقيم الأوسع نطاقا، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، مفهومة على أنها عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتكافلة، والإنصاف وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي والحوكمة الرشيدة. كذلك فإن الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني كحق من حقوق الإنسان والخطوط التوجيهية الطوعية

نقاط مرجعية رئيسية للمبادئ. وهذه جميعها جوانب هامة مكمّلة للاستثمار الذي يسعى إلى المساهمة في الأمن الغذائي والتغذية– بما في ذلك أبعادها المتعلقة بتوفر الأغذية والحصول عليها واستقرارها واستخدامها.

ويمكن لأية مجموعة من أصحاب الشأن أن تستخدم هذه المبادئ لأغراض مختلفة وبصورة طوعية. ويفترض فيها أن تشجّع وتعزّز قدرات كافة المستثمرين، بما في ذلك النساء والشباب وأفراد الفئات الضعيفة على جميع مستويات نظم الزراعة والأغذية، على الاستثمار على نحو مسؤول وتحديد المجالات الرئيسية التي ينبغي أن تركّز الدول والجهات الفاعلة الأخرى جهودها عليها لتهيئة بيئة مواتية للاستثمارات المسؤولة.

هذه المبادئ طوعية غير ملزمة ينبغي أن تُفسّر وتُطبّق بطريقة تتسق مع الالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية المعمول بها. وينبغي أن تفسّر وتطّبق وفقاً للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها.

وهذه المبادئ مُنظّمة في ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول منها الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة؛ بينما يتناول الجزء الثاني اتساق السياسات وتطوير القطاع ويتناول الجزء الثالث الحكم وآليات الحوكمة والتظلم والمساءلة.

يبدأ كل مبدأ *بعنوان* متبوعاً *بالمبدأ والأساس المنطقي* الذي يحدد لماذا هو هام وما هو. وتحدد *الأهداف* ما الذي ينبغي أن يتحقق وتشرح *التطبيقات* كيف يمكن تحقيق الأهداف. وفي نهاية كل جزء، يحدد قسم عن الأدوار *والمسؤوليات* من ينبغي أن يقوم بماذا، بالعلاقة مع المبادئ الواردة فيه.

عملية وضع مبادئ الاستثمارات الزراعية المسؤولة

وضع هذه المبادئ ..... وأقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها ..... بشأن .....

الجزء الأول: الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة (قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية)

الأمن الغذائي والتغذية والإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي

المبدأ 1

الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية:

- تعزز أمن السكان الغذائي وتغذيتهم،
- تساهم في الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.

الأساس المنطقي

تساهم الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية، بما في ذلك البيئة التي تحصل فيها هذه الاستثمارات، مساهمة حيوية الأهمية في الأمن الغذائي والتغذية. ويتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر للناس جميعاً وفي كافة الأوقات الإمكانات المادية والاقتصادية والاجتماعية للحصول على ما يكفيهم من الأغذية المأمونة والمغذية لتلبية احتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية. وتشمل الأبعاد الرئيسية الأربعة للأمن الغذائي توفّر الأغذية والحصول عليها واستقرارها واستخدامها.

إن تطوير قدرات إنتاج الأغذية المحلية والوطنية، بما في ذلك إنتاج الأغذية على نطاق صغير، أمر حيوي الأهمية للاستجابة لتزايد الطلب على الأغذية في المناطق الريفية والحضرية. ويعتمد الحصول على الأغذية على الدخل والأسعار، وحسب الاقتضاء، على قدرة الإنسان على إنتاج غذائه، وكذلك إمكان الوصول إليه ماديا. وتنجم إمدادات الغذاء عن إنتاجها وعن إمكانية الحصول عليها من خلال أسواق مستقرة جيدة الأداء، مع وجود روابط مناسبة بين الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وتتطلب الاستفادة الكافية نظاماً غذائياً كافياً إلى جانب عوامل أخرى مثل المياه النظيفة والصرف الصحي وممارسات إعداد الطعام والرعاية الصحية والتعليم وتمكين المرأة.

الأهداف

تساهم الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية في:

- زيادة إنتاج أغذية كافية ومتنوعة وملائمة تغذوياً وثقافياً على المستويين المحلي والوطني؛
- تحسين إمكانية الحصول على غذاءٍ كافٍ ومأمون وملائم تغذويا، بما في ذلك تنوع الأغذية المتوفرة محلياً، خصوصاً لمن يعانون انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية وصغار منتجي ومجهزي الأغذية، نساءً ورجالا، ومن هم أكثر تعرضاً للضرر، مع الأخذ في الحسبان عادات الاستهلاك المحلي والوطني؛
- تعزيز استقرار الإمدادات الغذائية، خصوصاً على المستوى المحلي؛
- سهولة تكيّف نظم الزراعة والأغذية قبل الأزمات والصدمات وأثناءها وبعدها.

التطبيق

يتطلب تعزيز الآثار الإيجابية للاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية على الأمن الغذائي والتغذية التركيز على:

- تعزيز القدرات الإنتاجية، خصوصاً لصغار منتجي الأغذية، بما في ذلك النساء؛
- تبعاً للسياق وفي ظل الانعدام المستمر للأمن الغذائي، استحداث بيئة تمكينية لزيادة إنتاج الأغذية؛
- توليد مزيد من القيمة في المراحل المختلفة في نظم الزراعة والأغذية على المستويين المحلي والوطني لاستحداث فرص توليد للدخل لمن يعانون انعدام الأمن الغذائي وصغار منتجي ومجهزي الأغذية، نساءً ورجالا، والشباب ومن هم أكثر تعرضاً للضرر؛
- تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك من يعانون انعدام الأمن الغذائي وصغار منتجي ومجهزي الأغذية والنساء ومن هم أكثر تعرضاً للضرر؛
- تحسين التغذية من حيث النوعية والكمية؛
- الاستفادة من المواد الغذائية عن طريق نظام غذائي كافٍ ومدخلات غير غذائية، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم وتمكين المرأة؛
- أسواق تتسم بالكفاءة وتعمل بشكل جيد على المستوي المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛
- بناء قدرة نظم الإنتاج على التكيف والحدّ من تأثير صدمات السوق؛
- تعزيز التفاعل بين الزراعة وآليات الحماية الاجتماعية.

قضايا اقتصادية واجتماعية

المبدأ 2

الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية:

- تولّد آثاراً اجتماعية–اقتصادية إيجابية للجميع، نساءً ورجالا،
- تحترم معايير العمل الدولية الأساسية، وكذلك الالتزامات المتعلقة بمعايير منظمة العمل الدولية عندما تنطبق هذه المعايير،
- تطبق، حسب الاقتضاء، الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة عن حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

الأساس المنطقي

في أجزاء كثيرة من العالم، الزراعة هي الدعامة الأساسية لسبل معيشة سكان الريف، وخصوصاً الفقراء. والاستثمارات في الزراعة والنظم الغذائية والأنشطة خارج المزرعة في المناطق الريفية مجدية مالياً واقتصادياً على المدى الطويل، فهي لا تعود بالنفع على المستثمرين فحسب، بل يمكن أن تساهم أيضاً في الحد من الفقر ودفع النمو الشامل وتوسيع فرص كسب الرزق والعمل للآخرين، وخاصة صغار منتجي ومجهزي الأغذية والعمال

الزراعيين وغيرهم ممن يعملون في مجال نظام الأغذية، بما في ذلك النساء. وتنشئ الروابط بين التوريد والتوزيع فرصاً لمستثمرين آخرين في قطاعي التوريد أو التوزيع الإنتاجي، مثل إمداد المدخلات والتجهيز والنقل والتسويق، ما يخلق آثاراً مضاعفة على الاقتصادات المحلية. ويمكن للاستثمارات الكثيفة العمالة أن تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية من خلال تأثيرها على سبل كسب الرزق في المناطق التي تواجه معدلات عالية من نقص العمالة أو البطالة والفقر في الريف. وينبغي ألا تسعى الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية فقط إلى زيادة المنافع المالية الملموسة القصيرة و/أو طويلة الأجل (من حيث معدلات العائد على رأس المال المستثمر)، بل ينبغي أيضاً أن تولّد منافع اجتماعية واقتصادية أوسع نطاقا لمنطقة المشروع، سواء كانت مجتمعاً محلياً أو البلد بأكمله. ولا ينبغي لهذه الفوائد أن تتجاهل أفراد المجموعات المنكشفة على المخاطر.

وتجعل حقوق الحيازة غير المأمونة وخطر فقدان الموارد الإنتاجية من الصعب التنبؤ بعوائد الاستثمار. ولذا فإن من شأن تأمين حقوق الحيازة تشجيع الاستثمارات الطويلة الأجل من مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك صغار منتجي الأغذية.

الأهداف

تساهم الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية في:

- توفير فرص العمل اللائق والتوليد المُنصف للعمالة المحلية؛
- تعزيز فرص كسب العيش للفقراء، بما في ذلك النساء والشباب؛
- تعزيز قدرات وفرص السوق للمستثمرين الآخرين في مجالي التوريد أو التوزيع؛
- تعزيز التوفر المحلي للدراية والتكنولوجيا المناسبة؛
- التزويد المباشر أو غير المباشر للسلع والخدمات العامة.

التطبيق

عندما تُستحدث فرص العمل، لا بد من معاملة العمال الذكور والإناث معاملة عادلة وغير تمييزية، كما ينبغي تجنب عمالة الأطفال. وينبغي توفير تكافؤ الفرص والأجور المعيشية والمنافع الاجتماعية التي تضمن مستوى معيشة لائق وآمن وأماكن عمل صحية. وتشكل معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية نقطة مرجعية. وعندما تؤثر الاستثمارات على الحيازة أو على إمكانية الحصول على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، تقدم الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني التوجيه المناسب. ولا تضر الاستثمارات المسؤولة بحقوق الحيازة المشروعة وتحمي أصحاب حق الحيازة من الحرمان من حقوق الحيازة المشروعة.

البيئة والموارد الطبيعية وتغير المناخ

المبدأ 3

الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية:

- تستخدم وتنمي وتجدد استدامة الموارد الطبيعية،
- تساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

الأساس المنطقي

يتطلب الإنتاج الزراعي استخدام الموارد الطبيعية، كالأراضي والمياه والتنوع البيولوجي، التي تزداد ندرتها أو تتدهور. كذلك فإن النظم الإيكولوجية التي تعمل جيداً حيوية للإنتاج الزراعي. والاستثمارات مطلوبة لتعزيز أداء النظام الإيكولوجي أو الحيلولة دون تدهوره. ويزيد أثر تغير المناخ المخاطر للمستثمرين جميعاً وخصوصاً للفئات السكانية الأكثر انكشافاً على المخاطر. ويمكن أن تساهم التدخلات والاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية في التخفيف من آثار تغير المناخ وفي التكيف معه.

الأهداف

تساهم الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية في:

- الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي، وفي تنمية هذه الموارد وتجديدها؛
- تعزيز المنافع البيئية الإيجابية والتقليل من الآثار البيئية السلبية و/ أو علاجها؛
- تحسين النظم الإيكولوجية والخدمات المتعلقة بها؛
- التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك تقليل إنبعاثات غازات الدفيئة.

التطبيق

يتطلب تحقيق أمن غذائي وفي الوقت نفسه جني منافع بيئية من خلال استثمارات في نظم الزراعة والأغذية التركيز على:

- إنتاج زراعي مستدام وتعزيز الكفاءة في النظام الغذائي، بما في ذلك الحد من خسائر ما بعد الحصاد وهدر الأغذية، مثل زيادة إنتاجية الموارد المستخدمة بطريقة مستدامة؛ ونظام إنتاج وتجهيز وتخزين وتوزيع أكثر استدامة وكفاءة، بما في ذلك استخدام الطاقة بكفاءة؛ وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي المرغوب فيه والحد من التلوث والانبعاثات؛
- تعزيز الآثار الإيجابية والمؤثرات الخارجية على البيئة والموارد الطبيعية، من مثل مدى توفر ونوعية المياه والأراضي والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومصايد الأسماك والغابات، وعلى تغير المناخ؛
- زيادة قابلية نظم الزراعة والأغذية وما يتصل بها من سبل كسب العيش على التكيّف مع آثار تغير المناخ القصيرة الأجل والطويلة الأجل من خلال تدابير التخفيف والتكيّف؛
- استخدام المعارف التقليدية والعلمية والخبرات والمهارات والتكنولوجيات والممارسات الملائمة؛
- تعزيز بناء القدرات للتكيف الصحيح والأخذ بأفضل الممارسات.

القضايا الثقافية

المبدأ 4

الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية:

- تحترم التراث الثقافي والمشاهد الطبيعية والمعارف التقليدية تمشياً مع الاتفاقات الدولية
- ويعتبرها أصحاب المصلحة المحليون المعنيون مشروعة.

الأساس المنطقي

تشكّل الزراعة أنماط الحياة الريفية والمشاهد الطبيعية والهويات الثقافية الفردية والجماعية وتتشكل بها جميعا. وفي حين كانت هناك اتجاهات عالمية متسارعة نحو التحضر، قد تستمر أنماط الحياة الريفية والمشاهد الطبيعية في القيام بدور هام في الهويات والقيم الثقافية. ويمكن أن تغير الاستثمارات الزراعية أنماط الحياة الريفية والمشاهد الطبيعية والنظم والممارسات المحلية بطرق إيجابية أو سلبية تبعاً لمنظورات مختلف أصحاب المصلحة.

الأهداف

الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية:

- تشجّع الحفاظ على التراث الثقافي والمشاهد الطبيعية، بما في ذلك المواقع الدينية؛
- تقيم وتدعم المعارف التقليدية والتراث الثقافي حول النظم الغذائية المحلية؛
- تقرّ بالفوائد المحتملة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية طويلة الأجل الناجمة عن احترام أنماط الحياة الريفية والمشاهد الطبيعية؛
- تحترم، كما هو ملائم، حقوق المزارع المنصوص عليها في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

التطبيق

ينبغي إدراك ذلك البعد من أبعاد أنماط الحياة الريفية الذي يصيغ الهوية وأخذه في الاعتبار. وينبغي أن يكون لأصحاب المصلحة المحليين صوت فيما يتعلق بالرغبة في إحداث تغييرات.

الأدوار والمسؤوليات للجزء الأول

الدول:

الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية المدعوة إلى الترويج لبيئة مؤسسية وسياساتية تمكينية لتحفيز الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية تماشياً مع المبادئ 1–4. وهي المستثمر الرئيسي في المنافع العامة التي تتطلبها استثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك البحث والتطوير والبنية التحتية والصحة والتعليم.

وفي استحداث هذه البيئة التمكينية:

- الدول ملزمة باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعمال التدريجي للحق في الغذاء في سياق الأمن الغذائي الوطني؛
- تُشجّع الدول على أن تدرج في تشريعاتها التزامات حقوق الإنسان المعترف بها دولياً ومعايير العمل الدولية الأساسية، وكذلك الالتزامات المتصلة بمعايير منظمة العمل الدولية المتعلقة بالاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية؛
- تُشجّع الدول على تطوير وتطبيق السياسات المتعلقة بالحيازة وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛
- الدول ملزمة بالامتثال للاتفاقات الدولية الملزمة التي صادقت عليها وذات الصلة بالاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية.

وتُشجّع الدول على:

- دعم الاستثمارات والخدمات للمستثمرين، بما في ذلك تلبية احتياجات صغار منتجي ومجهزي الأغذية، نساءً ورجالاً، من الخدمات المالية والاجتماعية والتعليم والبنية التحتية والوصول إلى الأسواق؛
- تيسير الاستدامة المالية والاقتصادية للاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون على اختلاف أنواعهم من خلال نظام مستقر من الحوافز والخدمات؛
- تيسير الحصول دون أي تمييز على الفرص الاستثمارية والموارد الإنتاجية، كالأراضي والمياه والأسواق والمدخلات ورأس المال والخدمات؛
- تهيئة بيئة سوق تنافسية تتسم بالشفافية للمستثمرين، في الوقت الذي تعالج فيه بصفة خاصة احتياجات صغار منتجي ومجهزي الأغذية، نساءً ورجالا، ومن يعانون انعدام الأمن الغذائي المتعلق بحوافز الاستثمار وقدرات القيام به.
- وضع نظم حوافز مستدامة وفعالة ومتيسرة، بما في ذلك تدابير إدارة المخاطر والتخفيف من حدتها؛
- دعم المساواة بين الجنسين والتعليم الاشتمالي اجتماعياً، بما في ذلك التعليم الزراعي والدراية الزراعية وتطوير التكنولوجيا ونقلها؛
- احترام الحقوق والاستحقاقات – وخصوصاً حقوق واستحقاقات أفراد الجماعات الأكثر تعرضاً للمخاطر، على أساس المساواة بين الجنسين؛
- تشجيع نماذج إنتاج واستثمار متنوعة لا تفضي إلى تحويل واسع النطاق لحقوق الحيازة من أصحاب الحق في الحيازة المحلية إلى كبار المستثمرين؛
- تعزيز الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية وإزالة حوافز الاستخدام غير المستدام للموارد؛
- دعم قدرات صغار منتجي الأغذية والعمال، نساءً ورجالا، على الحصول على المعارف والمهارات والخدمات والتكنولوجيا للاستثمار في تكثيف زراعي مستدام ومتكيف مع المناخ؛

- ضمان حماية التراث الثقافي والمشاهد الطبيعية، بما في ذلك المواقع الدينية؛
- دعم المعارف التقليدية والتراث الثقافي المحيط بالنظم الغذائية المحلية.

المستثمرون:

المستثمرون في نظم الزراعة والأغذية من القطاع الخاص، بما في ذلك صغار منتجي الأغذية، وهم المستثمرون الرئيسيون في المزارع وفي نظم الأغذية ــ من مؤسسات البحوث وموردو المدخلات والتكنولوجيا إلى المؤسسات المالية والمجهزين والموزعين والمستثمرين من القطاع العام ــ يقومون بدور رئيسي في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والمساهمة في التنمية المستدامة. وللمبادئ 1–4 تبعات على كافة فئات المستثمرين المنخرطين في الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية، لكن بعض هذه التبعات ذات صلة أكبر بالمستثمرين المتوسطين والكبار.

المستثمرون مدعوون إلى:

- احترام حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية الأساسية وحقوق المزارعين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- الامتثال للسياسات الوطنية والقوانين واللوائح ذات الصلة؛
- التصرف وفقا للأحكام المنصوص عليها في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛
- تطبيق المعايير البيئية الدولية.

يُشجّع المستثمرون على:

- إعطاء أولوية في تخطيط استثماراتهم للآثار الإيجابية للأمن الغذائي والتغذية؛
- توليد فرص المعيشة المستدامة لأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعتمدون على قاعدة الموارد الطبيعية ذاتها أو على الأسواق ذاتها التي يعتمد عليها المستثمرون – بما في ذلك من يعانون من انعدام الأمن الغذائي وصغار منتجي ومجهزي الأغذية (عندما لا يكون هؤلاء هم المستثمرون أنفسهم)، نساءً ورجالا، والشباب والأكثر تعرضاً للمخاطر؛
- تبني الممارسات المستدامة والاستخدام المستدام التكنولوجيا والترويج لها، بما في ذلك من جانب أصحاب المصلحة الآخرين، مع إيلاء اهتمام خاص بتعزيز استخدام صغار منتجي ومجهزي الأغذية، نساءً ورجالا، للتكنولوجيا المستدامة عندما يكون هؤلاء أصحاب مصلحة مباشرون في الاستثمارات؛
- إيلاء اهتمام خاص بتعزيز الآثار الإيجابية والمؤثرات الخارجية على البيئة والموارد الطبيعية وتغير المناخ والبحث عن فرص لتوليد القيمة من تعزيز الاستدامة؛
- إنشاء نظام للإدارة البيئية لتفادي الآثار البيئية السلبية والتقليل منها ومعالجتها باستخدام الممارسات والتكنولوجيا المناسبة؛
- المشاركة بطريقة استباقية وتشاركية مع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك المؤسسات التقليدية أو الدينية، في تشجيع الاستثمارات التي لا تؤثر سلباً على التراث الثقافي والمشاهد الطبيعية وأنماط الحياة؛
- تقييم المعارف التقليدية المحلية والتراث الثقافي المحلي وتشجيع نهج يستفيد منها أصحاب المصلحة المعنيون.

وعلاوة على ذلك ينبغي على المستثمرين من القطاع العام:

- إدماج اعتبارات الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة في استثماراتهم في البحوث والتطوير والتعليم والبنية التحتية والخدمات العامة الأخرى؛
- توفير السلع العامة والخدمات اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والمساهمة في التنمية المستدامة بتركيز خاص على احتياجات صغار المنتجين والمجهزين، نساءً ورجالا، والشباب والفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر.

مؤسسات البحوث والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمانحون الثنائيون والمؤسسات:

تستطيع هذه الجهات الفاعلة جميعا القيام بدور مكمّل في توليد البيانات والمعلومات والممارسات الجيدة والخطوط التوجيهية لمساعدة الدول وكذلك المستثمرين من القطاع الخاص على تقييم وإدارة أثر الاستثمارات المخطط لها أو تلك التي يجري تنفيذها على سبل العيش المحلية.

وتُشجَّع المؤسسات البحثية والتعليمية على:

- وضع التنمية المستدامة لنظم الزراعة والأغذية، بما في ذلك الإنتاج المستدام وتجهيز الطعام المغذي والزراعة المراعية للتغذية، في صميم برامجها؛
- توجيه أبحاثها نحو الاستجابة للاحتياجات المحلية والطلب المحلي والممارسات المستدامة والقدرة على التكيّف والأطعمة المغذية؛
- العمل بصورة تعاونية مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك صغار منتجي ومجهزي الأغذية، نساءً ورجالا، على تعزيز نظم الابتكار الزراعي التي يمكن أن تدعم الاستثمارات الزراعية المسؤولة؛
- نشر الممارسات الجيدة وتيسير تبادل المعارف وتنمية المهارات.

ومن المتوقع أن يكون لمنظمات المجتمع المدني– بما في ذلك منظمات منتجي الأغذية – دورٌ رئيسيٌ في الدعوة إلى تطبيق المبادئ لصالح جماهيرها ولصالح من يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفي رصد الامتثال للمبادئ والإبلاغ وتقديم تقارير، كما في بناء قدرات جهات فاعلة أخرى أكثر تعرضاً للمخاطر، وذلك لتحويل المبادئ إلى إجراءات، حسب الاقتضاء. كما أن لمنظمات منتجي الأغذية أدوارٌ حاسمة في تقوية قدرات المنتجين بوصفهم مستثمرين، من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات والأسواق والتكنولوجيا والمدخلات ورأس المال والخدمات.

الجزء الثاني اتساق السياسات وتنمية القطاع

المبدأ 5

الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية تدعمها سياسات وقوانين ولوائح تنظيمية:

- تتسق بعضها مع بعض،
- وتعالج كافة جوانب الاستثمارات المسؤولة كما تصفها هذه الوثيقة.

الأساس المنطقي

هناك تحد واضح المعالم يواجهه وضع السياسات والقوانين واللوائح الهادفة إلى تهيئة بيئة تمكينية للاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية، ذلك هو تحدي تواؤم واتساق السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة والاستثمار والبنية التحتية والتجارة والبيئة والأراضي والبحوث والتعليم وقضايا الرعاية الصحية والاجتماعية، بحيث تمثل أيضا بطريقة متوازنة مصالح جميع أنواع المستثمرين المعنيين، بمن فيهم منتجو ومجهزو الأغذية الصغار، نساءً ورجالا، وأفراد الفئات المعرضة للخطر.

والاتساق مطلوب أيضاً بين السياسات الخارجية التي تدعم الاستثمارات الأجنبية والتزامات البلد بحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للبلد أو الإقليم بالأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة.

ولتشجيع الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والمساهمة في التنمية المستدامة، ينبغي على جميع الجهات الفاعلة المعنية — بما في ذلك الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية والمستثمرون الصغار والمتوسطون والكبار في نظم الزراعة والأغذية، بما في ذلك صغار منتجي ومجهزي الأغذية، نساءً ورجالا، والمؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية ومراكز البحوث والجهات المانحة والمؤسسات — أن توائم جهودها وتحسن إدماج أنشطة كل منها من خلال التنسيق والتعاون والشراكات لإحداث تأثيرات إيجابية على الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة.

الأهداف

بغية تعزيز اتساق السياسات الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية:

- ينبغي على مختلف مؤسسات القطاع العام على المستويات الوطني ودون الوطني والمحلي أن تعمل معاً وأن تكون مطّلعة وتتصرف بطريقة متوافقة لتقييم التآزر وتتجنب الإزدواجية والتدابير المتضاربة؛
- ينبغي معالجة هدف تعزيز الأمن الغذائي والتغذية من خلال سياسات أو قوانين أو لوائح تنظيمية بطريقة متسقة وينبغي ألا تعارضها أو تضعف أسسها أحكام سياسات أو قوانين أو لوائح تنظيمية أخرى؛
- ينبغي على السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية تعزيز الآثار الإيجابية في جميع المجالات التي سلط عليها الضوء في المبادئ 1–4؛
- ينبغي أن تكون كافة الخدمات ذات الصلة، مثل البحوث والتعليم وتنمية القدرات والتمويل والبنية التحتية والأسواق ومرافق التخزين والإمداد بالمدخلات، موجودة ومتاحة للجميع.

- ينبغي تقوية التعاون والتنسيق والشراكات بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الحكومات والشركات ومنظمات منتجي الأغذية وصغار منتجي ومجهزي الأغذية، نساءً ورجالا.

التطبيق

ينبغي معالجة التباينات بين مختلف المصالح والقطاعات والوزارات والسياسات التي قد تنشأ في سياقات مختلفة بما يعزز الاستثمارات المسؤولة، وبالتالي إعطاء الأولوية للتأثيرات على الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة.

ويجعل الوضوح في اللوائح التي تنظم الاستثمارات، بما في ذلك الضرائب والحوافز، من الأرجح أن يعمل المستثمرون بفعالية. وعلاوة على ذلك، لتشجيع الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية، من الضروري أن تكون جميع الخدمات اللازمة ذات الصلة، مثل التعليم؛ والإرشاد الزراعي؛ والخدمات المالية المستقرة والموثوق بها، كالقروض والادخار وتخفيف حدة المخاطر؛ وخدمات البنية التحتية، كالطرق والمياه والري والكهرباء والاتصالات، متوفرة ومتاحة للجميع، خصوصاً لصغار منتجي ومجهزي الأغذية، بما في ذلك النساء والفئات المعرضة للخطر.

ينبغي على حكومات البلدان التي تستثمر أو تروّج للاستثمارات في الخارج أو تشكّل قاعدة في الداخل لمستثمرين خاصين عابرين للحدود الوطنية ضمان أن يتسق سلوك المستثمر مع حماية حقوق الإنسان وحقوق حيازة الأراضي المشروعة، وفقا للأحكام المنصوص عليها في الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، وأن تروج للأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة ولسياساتها والتزاماتها الإنمائية الخاصة بها.والمبادرات الطوعية التي يطلقها القطاع الخاص لوضع مثل هذه المعايير هامة وينبغي الاعتراف بها والبناء عليها.

الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالجزء الثاني

تُشجّع الدول على:

- تعزيز تماسك واتساق السياسات والقوانين واللوائح التي تشكّل الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية وتؤثر عليها؛
- تعزيز تنسيق الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية بين فروع الحكومة المختلفة على جميع المستويات الوطني ودون الوطني والمحلي؛
- تطوير وإنشاء وتنفيذ سياسات تتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ بها وقوانين ولوائح لتعزيز الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية، بهدف تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والمساهمة في التنمية المستدامة، وبغية أن يكون لدى جميع المستثمرين في نظم الزراعة والأغذية — خصوصاً المستثمرين المحليين الصغار والمتوسطين، بما في ذلك صغار منتجي ومجهزي الأغذية، نساءً ورجالا، قدرات ودعم مؤسسي وسياساتي وخدماتي؛
- ضمان تقديم الدعم المناسب للإدارات الوطنية ودون الوطنية والوكالات لتمكينها من العمل بتوافق مع سياسات الحكومة والقوانين واللوائح؛
- إتاحة المعلومات للجمهور أو بخلاف ذلك تقديم معلومات واضحة ومتسقة حول الأولويات الوطنية والسياسات والقوانين واللوائح، وذلك لتهيئة بيئة سياسية يمكن التنبؤ بها؛

- تهيئة بيئة تمكينية تُشجّع منظمات شاملة وفعّالة، كمنظمات منتجي الأغذية والتعاونيات، وتقوي قوتها التفاوضية؛
- تشجيع وتيسير التنسيق والتعاون والشراكات فيما بين أصحاب المصلحة.

تُشجّع دول منشأ الاستثمارات عبر الحدود الوطنية على:

- تعزيز سياسات وقوانين ومعاهدات الاستثمارات الوطنية والإقليمية لدعم الاستثمارات الأجنبية في نظم الزراعة والأغذية المتسقة مع سياساتها وقوانينها الخاصة بها والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان وكذلك الالتزامات بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة؛
- التأكد من أن الشركات التي تستثمر في الخارج لا تتورط في الإساءة لحقوق الإنسان وحقوق الحيازة المشروعة وتحترم معايير العمل الدولية الأساسية وتعمل وفقاً لأعلى معايير الإدارة البيئية؛
- الطلب من الشركات التي تستثمر في الخارج تقديم معلومات تتسم بالشفافية وقيّمة عن أنشطتها وضمان تنفيذ معايير وضمانات حماية المجتمعات المحلية وسبل العيش والبيئة.

علاوة على ذلك، الدول مدعوة إلى احترام وتطبيق وتعزيز كافة التزاماتها والتقيد بها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك عند التفاوض بشأن معاهدات استثمار مع بلدان أخرى. وينبغي عليها تقديم تقارير ومراجعة الاستثمارات وتكريس الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني وغيره من حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية للشركات في معاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات الاستثمار الدولية، إلى جانب حماية المستثمر.

تضطلع منظمات المجتمع المدني وجمعيات القطاع الخاص والمستثمرون بدور هام في الحوار مع هيئات الدولة بشأن المسائل المؤسسية ومسائل السياسات المتعلقة بالاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية. كما تضطلع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية بدور في وضع سياسات للاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية تتجاوز المستوى القطري وتسعى جاهدة إلى تحقيق الاتساق في مجال السياسات.

والمنظمات الدولية والإقليمية المتعددة الأطراف، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والجهات المانحة والمؤسسات المعنية مباشرة أو التي تقوم بدور داعم في مجال الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية، مدعوة إلى تعديل سياساتها وبرامجها لتناسب المبادئ المقترحة في هذه الوثيقة أو تطابقها.

الجزء الثالث الحوكمة، وآليات التظلم والمساءلة

الحوكمة وعمليات صنع القرار

المبدأ 6

الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية:

- مدعومة بحكم رشيد،
- تنفذ بالتشاور الهادف مع المجتمعات المحلية المتضررة وبمشاركتها وبالموافقة الحرة والمستنيرة والمسبقة للشعوب الأصلية.

الأساس المنطقي

الحكم الرشيد شرط أساسي لتمكين الاستثمار المسؤول في نظم الزراعة والأغذية لجميع المستثمرين، كما أنه يقلل من مخاطر وتكاليف المعاملات ويوفر الإطار اللازم للسلع العامة والخدمات الضرورية. ويمكن أن يساهم وضع السياسات وتخطيط الاستثمار والتنفيذ، من خلال عمليات تهدف إلى أن تكون الحقوق المشروعة والمصالح، بما في ذلك مصالح أصحاب المصلحة الأكثر تضرراً، نساءً ورجالا، ممثلة تمثيلاً صحيحاً وتؤثر على صانعي القرار وعمليات التفاوض، في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة. كما أن التشاركية في صنع السياسات واتخاذ القرارات المستندة إلى مشاورات مجدية وتضمن المشاركة النشطة والحرة والفعالة والمفيدة والمستنيرة للمتضررين بشكل أساسي شرط مسبق لجعل الاستثمارات الزراعية المسؤولة ممكنة.

الأهداف

تطوير وتعزيز وتشجيع بيئة حوكمة تمكينية للاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية. والعناصر الرئيسية هي: سيادة القانون وتطبيقه، واحترام حقوق الإنسان، والإنصاف والعدل، والشفافية والإفصاح عن المعلومات، والتشاور والمشاركة وصنع القرار الشامل وتمثيل مصالح الجمهور المشروعة، والكفاءة والفعالية، والمراجعة والمساءلة، والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفساد.

التطبيق

يتطلب تطبيق الحكم الرشيد والتشاور الهادف والمشاركة التركيز على:

- تعزيز الحكم الرشيد؛
- التطبيق الشفاف للقانون من جانب الأطراف جميعا؛
- التشاور الفعّال الهادف ومشاركة المستفيدين الشرعيين، بمن فيهم صغار منتجي ومجهزي الأغذية، نساءً ورجالا، والفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر، من خلال ممثليهم المختارين، فيما يتعلق بالسياسات وصنع القرار، على أساس من الشفافية والكشف عن المعلومات؛
- التشاور الفعّال الهادف مع السكان الأصليين من خلال مؤسساتهم التمثيلية للحصول على موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة؛

- تجنب ممارسات الفساد في الاستثمار ومعاقبتها وعلاجها على جميع المستويات وفي كافة الأوضاع، من خلال احترام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

آليات التظلّم

المبدأ 7

تتعزز الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية:

- بوجود آليات تظلّم منصفة غير تمييزية،
- بتوفر وساطة نزيهة فعّالة وفي الوقت المحدد وسبل إنصاف إدارية أو قضائية.

الأساس المنطقي

توفر آليات تسوية نزاعات وتظلّم مستقلة وخاضعة للمساءلة شرط مسبق لتمكين الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية وضمان تطبيق القانون على قدم المساواة.

الهدف

تعزيز آليات تسوية نزاعات وتظلّم مستقلة وخاضعة للمساءلة ووساطة نزيهة وفعالة وفي الوقت المناسب وسبل إنصاف إدارية أو قضائية وتطبيق القانون على قدم المساواة.

التطبيق

ينبغي أن تتوفر لجميع الأفراد الذين يحتمل أن يتأثروا بالاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية أو الفئات التي يحتمل أن تتأثر بها فرصٌ متكافئة لاستخدام آليات تظلّم منصفة. وينبغي أن تكون هذه الآليات متوفرة وسهلة المنال وميسورة التكلفة.

آليات المراجعة والمساءلة

المبدأ 8

تستند الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية إلى تقييم مستقل وشفاف وتشاركي لآثارها المحتملة على الأمن الغذائي والتغذية والمجتمعات والاقتصادات وحقوق الحيازة والبيئات والثقافة قبل وأثناء وبعد كل استثمار، مصحوبة بآليات مراجعة منتظمة.

جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية مسؤولة عن قراراتها وإجراءاتها والآثار الناجمة عنها.

الأساس المنطقي

تناول الجزء الأول الآثار المأمولة للاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية. ولضمان أن تتحقق هذه الآثار الإيجابية وتتفادى الآثار السلبية، ينبغي تقييم الآثار المحتملة والفعلية للأمن الغذائي والتغذية والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية للاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الإنسان

وحقوق الحيازة. ويتناول الجزءان الثاني والثالث اتساق السياسات وتنمية القطاع والحوكمة وعمليات صنع القرار وآليات التظلم والمساءلة. وهناك حاجة إلى مراجعة هذه المسائل بانتظام وتعديلها إذا لزم الأمر.

ويتعين أن تكون الجهات الفاعلة المشاركة في تطبيق المبادئ التي أتينا عليها وتطبيق القوانين والأعراف الدولية التي تؤثر على الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية والتي لها تأثير على الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش والبيئة مسؤولة عن إجراءاتها.

الأهداف

لتشجيع الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية، ينبغي على تطوير القواعد والآليات والإجراءات والمنهجيات و/أو تنفيذها أن:

- يضمن القيام بتقييمات الأثر المسبقة والمستقلة والتي تتسم بالشفافية والتشاركية وأن يراجع آليات الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية، بما في ذلك مراجعة صكوك الحوكمة المتعلقة بالاستثمارات والسياسات والقوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بنظم الزراعة والأغذية؛
- يوفر إجراءات أو تغييرات تصحيحية إذا ما تبينت آثار سلبية أو أوجه قصور؛
- يضمن المساءلة فيما يتعلق بالقرارات والإجراءات.

التطبيق

ينبغي أن تكون التقييمات مستقلة وهادفة وتشمل جميع مجموعات أصحاب المصلحة وتؤدي إلى إجراءات وتغييرات تصحيحية في الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية أو أطر السياسة والحوكمة في حالة حدوث آثار سلبية. وقد يتفاوت التطبيق العملي لهذا المبدأ تبعاً لطبيعة وحجم الاستثمارات.

ينبغي أن يكون أصحاب المصلحة المتأثرون بالاستثمارات والمستثمرون قادرين على مساءلة صانعي القرار. وينبغي أن تتاح معلومات دقيقة وشفافة حول الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية وحول السياسات والقوانين واللوائح التي تؤثر عليها. ولذا فإن الشفافية شرط أساسي لمساءلة الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية.

الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالجزء الثالث

تقوم الدول بدور رئيسي، بوصفها مسؤولة عن وضع وتنظيم هيكل الحوكمة والعمليات، بما في ذلك عمليات صنع القرار وإجراءات التظلم وآليات المراجعة والمساءلة المتعلقة بالاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية.

تُشجع الدول على:

- تحديد المجالات التي تتطلب إصلاحات في الحوكمة لتعزيز الاستثمارات المسؤولة تمشياً مع المبادئ واتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- مواصلة تطوير أو تعزيز أو تنفيذ بيئة حوكمة تمكينية للاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية؛
- تعزيز المشاركة الهادفة في وضع السياسات لمثلين عن جميع أصحاب المصلحة المشاركين في الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية أو المتأثرين بها؛
- تشجيع إنشاء واحترام المتطلبات الإجرائية للتشاور والمشاركة والتفاوض في اتخاذ القرارات بشأن تخطيط وتنفيذ الاستثمار، على أساس من الشفافية والإفصاح عن المعلومات القيّمة؛
- القيام، حسب الاقتضاء، بإنشاء هيئات قضائية وإدارية مناسبة ومحايدة ومختصة وآليات لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية في الوقت المناسب تكون نزيهة وفعّالة وسهلة المنال وميسورة.
- توفير التوجيه والإشراف بشأن الآليات غير القضائية؛
- توفير سبل إنصاف فعّالة حسب الحاجة وتعزيز إنفاذ القوانين المناسبة لها؛
- ضمان نفاذ جميع المتضررين من الأفراد والجماعات إلى الهيئات ذات الصلة والآليات بالتساوي ودون تمييز؛
- وضع وتنفيذ قواعد وإجراءات للتقييمات والمراجعات للآثار المترتبة على الاستثمارات في الزراعة والنظم الغذائية وسياسات وقوانين ولوائح تنظيمية وآليات مساءلة تمكن من القيام بتحسينات أو إجراءات أو تغييرات تصحيحية.

المستثمرون مدعوون إلى:

- المساهمة في الحكم الرشيد والشفافية وتشجيعهما في أنشطتهم وفي تفاعلهم مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين؛
- التمسك بمعايير مساءلة عالية وبذل الاحتراز الواجب قدر الإمكان؛
- التعاون في آليات الوساطة غير القضائية لتوفير سبل الإنصاف؛
- إعداد آليات تظلم على المستوى التشغيلي في الوقت المناسب، تكون نزيهة وتتسم بالشفافية ومشروعة وفعّالة وسهلة المنال وميسورة وخاضعة للمساءلة، وفي الوقت نفسه ضمان ألا تكون آليات التظلم على المستوى التشغيلي بديلاً عن الخيارات القانونية أو تقف عقبة أمامها؛
- اتباع القواعد والإجراءات المتعلقة بتقييمات ومراجعات الآثار المترتبة على الاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية وإجراء التعديلات اللازمة.

تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور هام في الحوار مع هيئات الدولة بشأن المسائل المؤسسية ومسائل السياسات المتعلقة بالاستثمارات في نظم الزراعة والأغذية. كما تضطلع المنظمات الحكومية الدولية المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية بدور في إنشاء آليات الحوكمة التي تتجاوز المستوى القطري لتعزيز الاستثمارات المسؤولة في نظم الزراعة والأغذية.

ويمكن أن تقوم مؤسسات البحوث ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات التنمية بدور هام في تحديد الآثار المحتملة للاستثمارات وتقديم المشورة حول البدائل المكنة في تصميم الاستثمار وتخطيط التنفيذ وفي استعراض

الاستثمارات في الزراعة ونظم الأغذية والسياسات ذات الصلة والصكوك المتعلقة بالحوكمة واستخلاص الدروس المستفادة وتقديم التوصيات. ومن المتوقع أيضا أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور رئيسي في مراجعة وتقديم التقارير عن تنفيذ المبادئ.

وينبغي أن تكون لجنة الأمن الغذائي المنبر العالمي الذي يستفيد من خلاله أصحاب المصلحة المعنيين بعضهم من خبرات بعض ويمكن بواسطته توليد ونشر الدروس المستفادة من التنفيذ.